

نسبة الحجة إلى ابن خالويه لا تصح

محمد عبد الفاسي، الأستاذ بجامعة القرويين

حافظ مكتبة الجامعة

السبع لابن مجاهد فليس بدعا أن يتولى هذا الشرح أيضا تلميذه ابن خالويه لأنه ابن عصره الف في معظم فروع المعرفة السائدة فيه ، ومن ذلك علم القراءات ومن أجل هذا الف ابن خالويه كتابه الحجة ليدلني بدلوه بين الدلاء وكل الذين ترجموا لابن خالويه أكدوا أن له كتابا في القراءات ، ثم قال :

والسؤال الذي يرد هنا لم لم يشتهر ابن خالويه بالحجة ولم لم يذكر هذا في كتب الرواة في حين ذكروا أن له كتابا في القراءات ...

أقول قد يرجع ذلك إلى أن الكتاب « الحجة » هو في القراءات فاستغنوا بذكرها عن كلمة الحجة . قلت جميع ما كتبه المحقق هنا في الدليل الأول لا يثبت الفرض المطلوب لأن كونه من تلامذة ابن مجاهد وكونه برع في الدراسات القرآنية والف فيها لا يكفي ذلك دليلا على إثبات نسبة كتاب الحجة له ، وأما كونه ليس بدعا أن يؤلف في الموضوع كما فعل معاصروه أبو علي وغيره ، فصحيح ولكن المسألة مسألة إثبات لا مسألة احتمال وتخمين ، ومن المعلوم أن ابن خالويه ألف في القراءات وذكر منها مترجموه عدة كتب مثل : البديع وكتاب مختصر شواذ القراءات وغير ذلك مما سمي في ترجمته ، فلماذا أجمع أصحاب الطبقات على عدم ذكر كتاب الحجة ، وأما كون كتاب الحجة من كتب القراءات فاستغنوا بذكرها عن كتاب الحجة فنحن نتساءل لماذا لم يذكروا كتاب الحجة الذي هو أفيد لها لو ثبت واستغنوا بذكره عن باقي كتبه في القراءات ، لعدم الترويج عليه بالمرة والاقتصار على ما هو أقل منه فائدة يكاد يكون واضحا في عدم ثبوت هذه النسبة .

(2) قال المحقق : وما لي أذهب بعيدا ولا ابن خالويه كتب عديدة لم ترد في كتب الطبقات وابن

أرى لزاما على أن اتحدث بصفة خاصة عن الفعل الذي مقدمه المحقق الدكتور عبد المال سالم مكرم في المقدمة التي كتبها من كتاب الحجة ، حيث قال : « اقتضى منهج التحقيق أن أوثق هذا الكتاب لاثبات من نسبته لابن خالويه لأن هناك سحبا من الشك في نفوس بعض المعاصرين من حيث نسبة هذا الكتاب إلى ابن خالويه » ثم حصر المحقق دليل هذا الشك في كونه لم يرد في كتب الطبقات التي تعرضت للذكر ابن خالويه وانتاجه وإن ذكرت له موضوعات أخرى في فن القراءات حملت أسماء مختلفة ولم يحمل واحد منها اسم الحجة . إلا أن المحقق لم يذكر هؤلاء المعاصرين الذين تشككوا في صحة هذه النسبة ولو عرفوا لامكننا الإطلاع على رأيهم الكامل في الموضوع بكل دقة ولتأني للباحث معرفة حجة أو على الأقل شبهه التي أوقعته في هذا الشك .

وقد حاول المحقق أن يبرز رأيه في تثبيت هذه النسبة بعد دراسات قام بها لهذا الكتاب ومع باقي مؤلفات ابن خالويه فاستنتج بإيمان لا يتطرق إليه الشك أن نسبة هذا الكتاب لابن خالويه صحيحة . وقد حصر دليل الإثبات في نقط ثمان نستعرضها بإيجاز ثم نقف بنظرنا حول كل نقطة من نقط أدلته .

(1) تلمذة ابن خالويه لابن مجاهد فرضت عليه أن يحيا في الدراسات القرآنية ويتمكن منها ويلم بالقراءات ويدافع عنها ، ثم قال :

وابن مجاهد حين ما سبغ السبعة والف كتابه القراءات السبع شرحه أبو علي الفارسي وسمى شرحه بالحجة ثم اختصره أبو محمد مكي ، قال المحقق فإذا كان أبو علي الفارسي يشرح القراءات

ولو نسبيا ، اما النقل عن ابن مجاهد وابن الانفاس وغيرهما من الاعلام الذين سبقوه فليس دليلا على ثبوت النسبة كما هو بديهي .

(6) قوله : ومن ادلة التوثيق ان الاعلام الذين سجلهم ابن خالويه في كتابه انهم كانوا اسبق منه زمنا كما يدل على ان الكتاب لم يؤلف بعد عصر ابن خالويه ، نقول هذا من الاستدلالات الواهية ومتى كان النقل عن اعلام سابقين في الزمان دليلا على تثبيت نسبة كتاب لشخص معين ما لم تقم ادلة خارجية على تصحيح هذه النسبة .

(7) قول المحقق : ومن الادلة تقارب بعض النصوص في مؤلفات ابن خالويه ، لاخرى مع بعض نصوص الحجة . قال : ولا ابالغ اذا قلت ان هناك نصوصا بأساليبها وكلماتها في هذه المؤلفات هي بعينها في كتاب الحجة ثم اورد بعض الشواهد على ذلك من كتاب القراءات لابن خالويه المخطوط بالجامعة العربية الى ان قال :

وبمقارنة هذه النصوص يتبين ان كتاب القراءات يحتوي على نصوص كثيرة متقاربة من نصوص كتاب الحجة مما يدل على ان مؤلف الكتابين واحد . نقول هذه المشابهة او المقاربة بين النصوص لا تفيد شيئا في الواقع ومجرد لقاء الباحث نظرة على كتاب الحجة لابي علي الفارسي المعترف به من الجميع مع مراجعة ما قاله النحويون والقراء والمفسرون الاقدمون والمعاصرون للفارسي ولابن خالويه يجد ان جميع تلك النصوص متشابهة ومتقاربة في المعنى وحتى في اللفظ في بعض الاحيان ومع ذلك التشابه والتقارب لا يمكن ان نستدل بذلك على اثبات نسبة كتاب معين لشخص معين بمجرد التشابه والتقارب لاسيما وكتاب القراءات هو بنفسه في حاجة الى اثبات خاص ، ومن المعلوم ان بعض الكتب المنسوبة الى ابن خالويه وقع القدح في صحة نسبتها كما وقع في كتاب الشجر ، والحق انه من تصنيف ابي زيد اللقوي صاحب كتاب النوادر في اللغة كما اوردته المحقق نفسه .

(8) الدليل الثامن من عند المحقق مما يحاول به اثبات كتاب الحجة لابن خالويه . قدم النسخ قال : وتاريخ نسخ كتاب الحجة الذي قيمت بتحقيقه قديم لانه نسخ سنة 496 وهو تاريخ قريب من عصر المؤلف بمائة وستة وعشرين عاما في حين بعض كتبه الاخرى نسخت سنة 600 وسنة 772 قال : وذلك يؤكد ان كتاب الحجة اقدم كتاب في مجال النسخ من الكتب الاخرى ، ثم قال : ان الكتاب نسخة لم يرد احتفظت

خالويه اشار الى بعضها مثل كتابه في اسماء الله الحسنى نقول : هذا كلام من نمط سابقه فان كتاب الحجة جدير بان يذكر في اول قائمة كتب ابن خالويه لو صحت النسبة وحيث لم يذكر في كتب الطبقات ولا ذكر في باقي كتب ابن خالويه لهذا دليل على عدم صحة نسبته اليه لان كتب الطبقات لم تذكره ولان ابن خالويه لم يشر اليه في تضاميف كتبه .

(3) الادلة في نظر المحقق ان التسمية بالحجة من عمل المتأخرين وان التسمية جاءت متأخرة عن تأليف كتاب الحجة لابن خالويه وحتى كتاب الحجة لابن علي الفارسي لم يقدمه ابو علي لعهد الدولة باسم الحجة الخ .

لا ادري ماذا يقصد الاستاذ المحقق من هذه النقطة الثالثة ولا ادري ما هو مبنع اثر تاخير التسمية في موضوع اثبات النسبة او عدم اثباتها .

على اننا نؤكد ان النسخ العتيقة التي توجد من كتاب الحجة لابي علي الفارسي مكتوب بظهر اول ورقة من اجزائه بخط عريق في القدم من نسخة كان يمتلكها الحافظ الحجة ابو الحسن علي بن محمد الشاري ما صورته : الجزء السابع من كتاب الحجة لقراء الامصار الخ . فمن اين الجزم بان ابا علي الفارسي لم يسم كتابه بالحجة وقد اطبقت فهارس الاشياخ الاقدمين على تسمية كتاب ابي علي الفارسي بكتاب الحجة وكذلك اطبقت نقول اشياخ القراءات في كتبهم على هذه التسمية ولم يشر واحد منهم على ان التسمية من وضع غيره .

(4) الادلة قول المحقق : التنافس العلمي في عصر ابن خالويه يفرض عليه ان يؤلف كتاب الحجة في القراءات وانا لا ادري ما وقع هذا الدليل والتنافس العلمي ولو بلغ ما بلغ لا ينتج مثل هذا الفرض المشكوك فيه من اصله ، وقد وقع التنافس في كثير من الفنون في عصره وام يؤلف ابن خالويه في جميع تلك العلوم المتنافس فيها .

(5) خامس الادلة قوله : ومن اوضح ادلة التوثيق لهذا الكتاب ونسبته لابن خالويه تشابه أسلوبه ومنهجه مع مؤلفات ابن خالويه الاخرى وجمل المحقق هذا الاسلوب والمنهج محصورا في الإيجاز والاختصار وفي أشياء أخرى ذكرها . نقول ان الاسلوب والمنهج الذي كان سائدا في عصر ابن خالويه لم يكن خاصا به بل كان عاما لدى الشخصيات التي تعلمت لابن مجاهد وابو علي الفارسي في كتبه لم يكن يتبع غير طريقة الإيجاز

خير من ذكر أهميات الكتب الكبرى في مصورها الاولى بالنسبة للمشاركة والمشاركة فيما ذكر كتاب المنتخب في مختصر كتاب الحجة للفارسي تأليف أبي محمد مكي ابن أبي طالب ولم تخرج الفهرسة المذكورة ولا غيرها من الفهارس والمعاجم وطبقات القراء على كتاب الحجة المشهور لابن خالويه ، وفي خزائن القرويين بقية من اجزاء هذا الكتاب العظيم الذي خلفه ابو علي الفارسي معجزة من مفاخر هذا العقل الوهاب العالم بأسرار اللغة العربية ومقاييسها وفي هذه البقية عنوان احد اجزائه المكتوبة في الرق .

الجزء السابع من كتاب الحجة لقراء الامصار الخ . واسفله : لملي بن محمد بن علي الشاري نفعه الله به . وبالاسف الشديد لم يبق من هذه النسخة المتينة الا بقايا لا تتجاوز اوراقا معدودة ، ولكن من لطف الله وجود نسخ تامة في الشرق الاسلامي في دار الكتب والمكتبة الازهرية وقد طبع منه الجزء الاول بتحقيق العالم علي النجدي ورفاقه .

فالذي يظهر لنا اذن بعد تتبع ملاحظات الاستاذ المحقق في خصوص اثبات نسبة كتاب الحجة لابن خالويه لان ذلك لا يمكن من طريق التمهيص العلمي ، لما لا يمكن ان ننفيه عنه نفيا قاطعا ، والذي تميل اليه النفس هو ان كتاب الحجة هذا احد المختصرات التي اختصر بها كتاب الحجة الاصيل لابن علي الفارسي لعالم مجهول والذي جعلنا نميل الى نفي هذه النسبة هو ان جميع المصادر التي ترجمت ابن خالويه لم تذكر في قائمة كتبه تاليفه الحجة ولم يرجع اصحاب المعاجم والفهارس وطبقات القراء عليه ، ومن المعروف امتناء الاندلسيين والمغاربة والمشاركة بين القراءات وتصفحهم الدقيق لكل ما كتب في الفن في العصور السابقة ، وروايتهم ذلك بالاسانيد القوية ، ولم نر فردا منهم اشار اليه ولا لمح الى وجوده ، اما التعليل بظاهرة ضياع الكتب وفقدانها حتى لم يبق الزمان الا على نسخة واحدة ، فهذا يمكن قبوله لو ذكر الكتاب ولو مرة في مصدر من المصادر القديمة لاسيما ونحن نعرف قائمة طويلة من الكتب الضائعة لسبب من الاسباب ولكن في الوقت نفسه نجزم بنسبة الكتاب الضائع لصاحبه المعين بسبب تعدد ذكره في المصادر والاشارة اليه وحيدا لو كانت نسخة مكتبة طلعت التي من عليها المحقق نسخة علمية عليها سماعات وقراءات بخطوط عاماء معروفين في التاريخ لو كان ذلك لوقع بعض الاطمئنان .

بها مكتبة طلعت رقم 134 قرايات وقد اشار اليهيا بروكلمان في كتابه تاريخ الادب العربي . ثم قال : وقد حاولت العثور على النسخة الاخرى حتى يتيسر التحقيق ويتجلى الغموض . ثم قال اخيرا : هذا وانفراد الحجة بنسخة واحدة في مكتبات العالم لا يتقص من قدوه ولا ينزل به من مكانه ولا أدل على ذلك من هذه العبارة التي ذيلت بها الصفحة الاخيرة من الحجة وهي « قوبل وصحح باصله المكتوب منه ولكن ابن ذهبت هذا الاصل اقول يعني المحقق ذهب هذا الاصل لان ظاهرة ضياع الكتب وفقدانها ليست غريبة على لرائنا العربي ه » .

وهكذا نلاحظ ان ما قام به جناب المحقق من محاولات لاثبات نسبة الحجة لابن خالويه لا يصمد امام البحث العلمي ، فتاريخ النسخ المكتوب باخر نسخة الحجة التي اعتمدها المحقق لا يمكن الاعتماد عليه حيث ان النسخة هاربة من اسم الناسخ ولو ذكر لا يمكن البحث عنه ومعرفة وزنه وقيمته زيادة على ان الخط ليس من الخطوط المتداولة في القرن الخامس الهجري يعرف هذا بالبداية من له خبرة بالخطوط وتطوراتها والمقابلة المذكورة لا تفيد اي شيء لان كاتبها مجهول ، وقد هودتنا المصادر العلمية بالاندلس وغيرها ان الناسخين يذكرون الاصول التي اعتمدها في نسخهم مسح التمرير باصحابها وذكر الاسانيد التي توصلهم الى مؤلفيها ثم يذكرون المقابلة والسماع والطباق وتاريخ كل دولة من دول المقابلة ومع من كان يقابل وهذا شيء لا نجده مقتضورا في كتب الاقدمين على كتب التفسير والحديث بل نجده كذلك واضحا في كتب النحو واللغة والاداب ، وهذا ابو علي الصدفى محقق كتب الحديث نراه يطبق منهجه في كتب اللغة والنحو وسائر الفنون الاسلامية ، وكما وقفنا على نسخ من كتاب سيبويه بلغت الدرجة في الاتقان واجادة الرواية مع كتب السماع ، وهذه فهرسة الكاتب الراوية ابي بكر بن خير الاموي الفاسي يعطي فيها المثال الواضح والنموذج المثالي لعمل الاندلسيين في هذا الباب ، ونرى ابن خير يذكر في كتب القراءات التي يرويها باسانيد كتاب الحجة لابن علي الفارسي هكذا :

كتاب الحجة لاختلاف القراء رحمهم الله تأليف ابي علي الحسين بن عبد الغفار الفارسي النسب البسوي المولد النحوي رحمه الله حدثني به شيخنا الخطيب ابو الحسن شريح بن محمد المقرئ (صفحة 42 طبع مدريد) كما ذكر في الصفحة نفسها : كتاب اختصار الحجة المذكور تأليف ابي عبد الله محمد بن شريح بن احمد المقرئ رحمه الله وقد اكثر ابن